القطن المصرى

من وجهة نظر الغزال

(ألقى المستر أرنوبيرس مدير مبيعات القطن بشركة مصر لتصدير القطن ومستشار لجنة الاتحاد الدولى للغزالين فى مانشستر محاضرة عن القطن المصرى من وجهة نظر الغزال فى المكان واليوم عنهما وهى)

كان من واجبى ولا أكون مبالغا أن قلت أنه كان من بواعث سرورى أن أقوم بزيارة جميع معامل غزل القطن الشهيرة فى أوربا وقد استغرقت رحلتى هـذه طوال خمسة الشهور الأخيرة من سنة ١٩٣٠ ومع أن مواصلة السفر ودوام التنقل من جهة الى أخرى لا يخلو من عناء كبير الا انى كنت حيثما نزلت وجدت أصدقاء أقدمين يروحون عنى بطيب معشرهم ما كنت أعانيه من جوى ومشقة وكان أهم ما نتحدث به الضائقة العالمية التى ترزح الامم تحت أعبائها وكانت من أقوى العوامل فى ركود حركة الصناعة فى كل مكان

وقد ابتدأ ظهور هذه الضائقة بشكل محسوس فى شهر يونيو من عام ١٩٢٩ نتيجة المضاربات التى تجاوزت حـدود الاعتدال فى الدوائر المالية وبخاصة فى نيويورك على أن وراء الافق ما يبشر بقرب انفراجها اذ انها لبثت الى الآن وقتاً أطول مما لبثته أية ضائقة أخرى من قبلها فضلا عن اننا نشهد صعودا ضئيلا فى أثمان بعض المواد الأولية بالرغم من أن هـذه الاثمان لا تزال أقل من تكاليف الانتاج الحقيقية ولذلك أخذت الدوائر المالية

تسترد ثقتها ولسنا مدعين اذا قلنا أن أشد أدوار الضائقة هولا قد انقضى وان الرجوع الى الحالة العادية سوف يتم ولكن بخطوات وئيدة ثابتة ولا ريب فى أن الصعود الفجائى قد يترتب عليه عدم استمرار التحسين وكما أن هذه الحال السيئة قد دامت شهوراً طوالا أنشبت فيها أظفارها بكل أطراف العالم التجارى فكذلك يلزم لازاحة نيرها شهوراً طوالا حتى يعود العالم سيرته الأولى وان الذين يتتبعون نشاط الحركة المالية من أوائل شهر يناير الماضى ليجدون فى تحسن سوق الاسهم المصرية قبساً من نور يبشر بقرب تقشع ظلام هذه الضائقة

لا جرم أن صناعة القطن خاصة قد أصيبت بضربة شديدة فى هذه الضائقة ذلك بأن أهم من تعتمد عليهم هم طبقة الزراع فى مختلف البلاد ولما كانت الحاصلات الزراعية قد أصابها ما أصاب غيرها من الكساد فقد عجز الزراع عن شراء ما اعتادوا شراءه من الأقمشة القطنية واكتفوا بما تضطرهم اليه الضرورة الماسة ويكفى لبيان ما أصاب الصناعة من كساد ان تتصور سكان بلاد الهند والصين وهم يبلغون سبعمائة مليون من الأنفس تقريباً وقد أصاب الكساد زراعتهم فضلاعن اضطراب الجو السياسى فيهما ويتجسم هول الضائقة بنوع خاص فى بلاد الصين وفى تدهور النقد الفضى بها

ويلى الزراع طبقة عمال المصانع فهم كذلك من أعظم المستهلكين للاقمشة القطنية وبما أنه يوجد فى العالم نحو خمسة عشر مليونا من العمال العاطلين فلا غرابة أن يكون لهذه الحال السيئة أثرها الذريع فى صناعة غزل

القطن و بالتالى فى كساد الحاصلات الزراعية ولعل أقوى أسباب البطالة تقدم العلوم والمخترعات الحديثة فقد ارتفعت أجور العمال ارتفاعا فاحشا فى البلاد الصناعية ابان الحرب العظمى وما بعدها فكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن أصحاب المعامل جدوا فى استبدال الأيدى العاملة بالآلات واستخدم العلم فى الزراعة والصناعة الى حد لم يسبق له مثيل حتى فاق الانتاج الصناعى طاقة احتمال العالم بكد جبابرة العقول من أصحاب المصانع نتيجة للتنافس ومطالب العمال الباهظة و بذلك اختل التوازن بين الانتاج والاستهلاك واصيب العالم بجمود لا ينقذه منه إلا ايجاد عمل لهذا الجيش الجرار من العمال العاطلين ولنذكر أن ملايين الأنفس كانوا جنوداً فى الحرب العظمى ومنهم من كانوا يصنعون الملابس اللازمة لهؤلاء الجنود وما يتبع الحرب من صناعة البنادق والمدافع وغيرها مما رأى العالم ضرورة تخفيضه لذلك لا بد من وقت طويل حتى يجد العالم عملا لكل هؤلاء العاطلين على أن العالم لا يخلو من صناعات كثيرة مستحدثة كاللاسلكى والطيران والصور المتحركة وصناعة اسطوانات الحاكى وأجهزة الرياضة البدنية والسيارات وغيرها وكلها تساعد على ايجاد عمل الى حد لم يكن معروفا منذ بضع سنين ومتى عادت الثقة العامة أمكن إيجاد عمل للعاطلين وعلى كل فان البلاد الصناعية بطبيعة بيئتها سوف لا تخلو من العاطلين أو المستعطلين ونقصد بالاخيرين من يفضلون البطالة على العمل

ولا تشعر الأمم الزراعية بشدة وقع الضائقة ولو أن ذلك هو أول ما يتبادر الى الذهن نظراً لما تعانيه الحاصلات الزراعية من الكساد والسبب فى هذا التناقض الظاهرى أن العامل الزراعى مقتصد وكذلك يسهل عليه أن يعد

نفسه للحياة بدخله الضئيل فاذا الحت به الشدائد فانه يستطيع أن ينتفع بملابسه مدة تعادل ضعف قدرتها على الاحتمال ولا يجد غضاضة فى أن يستبدل بالكفاف من العيش ما تعوده من الوان الطعام التى تبهظ كاهلة بخلاف العامل فى البلاد الصناعية فانه حضرى يسكن المدن وقد وطد حياته على مستوى راق من المدينة يستلزم منه لضروريات فى حياته يعتبرها الزراع اسرافا و بذخا ولذلك فان حياة العامل الصناعى لا تتطور مع تطور الظروف وكل ما يعمد الى الاقتصاد فيه هو شراء الملابس الرخيصة أو الاقلال من شراء الملابس ومن ثم نصل الى نفس النتيجة وهى التأثير على الصناعة القطنية وكساد سوقها

ولقد اشتدت فداحة الأزمة بسبب تدخل الحكومة فى بلاد كثيرة فى السير الطبيعى لقانون العرض والطلب ففى الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والروسيا وحتى فى مصر نفسها قد تكدست كميات كبيرة من الحاصلات الرئيسية حتى تمثلت شبحا مرعبا لاصحاب الأموال الذين ما كانوا يحجمون عن استثمار أموالهم فى مثل هذه المواد الأولية قبل الان ولحسن الحظ أن الحكومة فى كل من الولايات المتحدة ومصر قد تجنبت طريق التردد والاستكانة وتبذل الحكومة المصرية بنوع خاص جهداً كبيراً فى سبيل تحقيق غرضها أو على الأقل تجنب الاخطاء التى حدثت فى بضعة السنين الأخيرة جهد المستطاع .

وكان من نتائج الحرب العظمى انتقال تجارة المصنوعات القطنية من بلد الى أخرى ولا يكاد يشعر بحدوث هذه التغييرات الا أننا اذا قارنا الحالة الان بما كانت عليه منذ بضع سنين لتبين لنا أنها تغييرات هائلة ومن

مصلحة مصر أن تنظر بعين الاعتبار الى التطورات التى حدثت فى البلاد التى تغزل القطن المصرى أو تنسجه . إذ بينما كان القطن المصرى يغزل فيما سبق بواسطة المغزل أو الدولاب (الاتوماتيكى) إذا به الان يغزل بواسطة الآلات ذوات الدواليب الميكانيكية وهى أبسط من الأولى و بذلك قلت الحاجة الى العمال المشهورين بالمهارة وطول التجربة فى غزل القطن المصرى . وفضلا عن ذلك فقد توصل الصناع الى استنباط الوسائل اللازمة لحفظ درجة الحرارة الرطوبة الضرورية فى هواء المصنع و بذلك تمكنت بلاد كالهند واليابان ومصر نفسها من غزل خيوط كانت تعتبر منذ جيل مضى من محتكرات لنكشير .

وفى العالم الآن نحو سبعة وعشرين مليون مغزل للقطن المصرى منها أكثر من ثمانية مليونا فى انجلترا استهلكت فى العام الماضى نحو ثلاثمائة الف بالة مع أن متوسط استهلاكها سنة ١٩٢٤ بلغ (٤٧٠٠٠٠) بالة ومع ذلك يتضح أن انجلترا هى أعظم مستهلك للقطن المصرى ويليها الولايات المتحدة الأمريكية التى بلغ متوسط استهلاكها فى السنين السبع الأخيرة نحو (١٥٠٠٠٠) بالة ويليها فرنسا بمتوسط نحو (١٠٠٠٠٠) بالة ويليها المانيا فانها برغم مضاعفة كمية ما تستهلكه منذ سنة ١٩٢٢ قد بلغ متوسط استهلاكها الآن (٧٠٠٠٠) بالة فايطاليا بمتوسط (٥٥٠٠٠) بالة فسويسرا فاليابان بمتوسط (٤٠٠٠٠) بالة لكل منهما .

ومن البيان السابق يتضح ان كمية المستهلك من القطن المصري لم تنقص نقصا جديا إلا فى انجلترا. أما أسباب هذا النقص الفاحش فى التجارة الانجليزية

فيرجع الى الضرائب الفادحة وارتفاع أجور العمال ونظام اتحاد نقابات العمال القوى الذى لايسمح بنقص اجور العمال ولاباستخدام الآلات التى توفر الايدى العاملة وكان من شان كل هذه العوامل التاثير فى الصناعة الانجليزية و بخاصة صناعة القطن وترتب على ذلك ان اليابان وتشكوسلوفاكيا وايطاليا وفرنسا وبلجيكا قد تمكنت من تحويل طراز مصانعها بفضل رخص اجور العمال وعدم وجود اتحادات للعمال تعرقل سير الصناعة فيها . و يتبين فداحة أجور العمال فى انكلترا متى علمنا انها تبلغ ٤٠ ٪ من مجموع قيمة الخيوط المغزولة ولقد ينطبق قول الناقد البصير بعدم تطور الصناعة الانجليزية مع تطور الزمن على صناعة الغزل الخشن الا أن صناعة الغزل الرفيع الانجليزية لاتزال حافظة لتفوقها ولاتزال المصانع مجهزة بأدق وأتقن الآلات ولولا سنين الكساد وعقم الانظمة المالية لما تأخرت صناعة الغزل الرفيع الانجليزية . فاما العيب المالى فأخذ فى التحسن السريع وأما مهارة العمال وتفوقهم فلا تتجلى إلا فى غزل القطن المصرى على الطريقة القديمة وهذه ميزة عمال لنكشير على منافسيهم . وانا لنأمل بدون شك ان يتجدد شباب صناعة القطن المصرى فى انجلترا و بخاصة فى الخيوط الرفيعة التى تغزل على الطريقة الاتوماتيكية وان الفرق بين ما تنتجه هذه الطريقة وآلات الغزل الحديثة لا يكاد يكون شيئا فى الشلات الستينية أما فى الشلات الثمانينية فما فوقها فستحفظ انجلترا بتفوقها عدة سنين وليس فى العالم بلاد تتوافر فى عمالها المهارة فى انتاج مثل هذه المصنوعات الدقيقة سوى سويسرا و بعض جهات فرنسا

ولقد خسرت انجلترا بعض تجارتها فى الغزل المتوسط الخشونة لان المانيا

كانت ولا تزال أعظم مستهلك لهذه الخيوط ولكن ألمانيا كما ذكرنا من قبل قد ضاعفت مقطوعيتها من القطن المصرى فى السنوات العشر الماضية ولذلك قلت كمية ما تستهلكه من الخيوط الانجليزية وقد تزيد مقطوعية المانيا من القطن المصرى فوق ذلك وعلى مصر ان تعنى عناية خاصة بحاجاتها

اما فيما يختص بالولايات المتحدة فانها فرضت ضريبة وارد قدرها سبعة سنتيات على القطن المصرى الذى يصدر اليها وهذا من شأنه التأثير على مصر فى الموسم الماضى فلم يتأثر المصريون بهذه الضريبة لانها كانت منتظرة وكانت شحنات كبيرة قد أرسلت بالفعل الى امريكا قبل صدور الأمر بها وغاية علمى هى ان الولايات المتحدة ستستورد ثلث مقطوعياتها المعتادة أى انها سوف تحتاج إلى مقدار يتراوح بين أربعين وخمسين الف بالة لاستهلاكها فى أغراضها الصناعية . ومن حيث أن كل بلد آخر تحافظ على مقطوعيتها من القطن المصرى أو تزيد عنها قليلا فتكون المشكلة وجود عجز فيما تصدره مصر يقدر بنحو ٢٥٠٠٠٠ بالة منها ١٥٠٠٠٠ بالة عجز فى مقطوعية انجلترا و ١٠٠٠٠٠ بالة عجز فى مستهلك الولايات المتحدة ومجموعها يعادل ربع المحصول

وسوف تضطر المعامل الامريكية الى استهلاك القطن الاميركى الطويل الشعرة بدلا من القطن المصرى الذى تحول الضريبة المانعة دون استيراده كالمعتاد ولكن يقابل ذلك أن أوربا سوف ينقص ما يرد اليها من القطن الامريكى الطويل الشعرة وهنا يتسع المجال أمام القطن المصرى لان كل مملكة فى أوربا ستضطر الى سد عجز صادرات القطن الامريكى ويكون من المؤكد اذن ان مصر تستطيع تصدير المائة الف بالة

أما بالنسبة لعجز المقطوعية الانجليزية فان الموقف يختلف قليلا ذلك بانه لابد من مرور بضع سنين قبل أن تعود التجارة الانجليزية الى حالتها الأولى وفى خلال هذا الوقت تكون الهند وألمانيا وكثير من ممالك أوربا قد ازداد اقبالها على شراء القطن المصرى متى توافرت بعض الشروط الأساسية التى منها أن لا يكون الاتصال وثيقا فى أسعار الاقطان العالية الرتبة بين أمريكا ومصر الى درجة قد يلحق بسببها ضرر بالقطن المصرى ولكن لما كانت فى مصر كميات كبيرة مخزونة ولما كان من المحقق انتاج كميات كبيرة فى الوجه القبلى فانه ليس هناك أقل احتمال لاضطراب هذه الصلة . ومن الشروط الأساسية أيضاً وجوب التمسك بالسياسة القطنية المصرية التى تقررت من عهد قريب بصرف النظر عن التقلبات السياسية التى قد تطرأ على مصر

وأن تدخل الحكومة فى سوق الاقطان كان سبباً فى خسارة غزالى القطن المصرى لمبالغ لا يستهان بها ولكن مخاوف الغزالين قد زالت أخيراً عند ما علموا بالقرارات الرشيدة التى أصدرتها الحكومة من حيث أنها لا تنوى فى المستقبل التدخل فى الاسواق أما من حيث تصريف الكميات المخزونة عندها فانها قررت أن لاتعرض فى السوق أكثر من ٥٠٠٠٠٠ قنطار فى كل سنة تبيعها على دفعات فى أوقات متقاربة تبدأ من نهاية الموسم الحالى . ويرى الغزالون أن أحسن وسيلة تصرف بها الحكومة أقطانها هى أن تعرض فى السوق كمية قليلة تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ بالة فى اليوم بصرف النظر عن السعر وبهذه الوسيلة تحصل الحكومة على متوسط سعر الموسم

ومن جهة أخرى يتأكد الغزالون والتجار من عدم حصول مضاربات بهذا القطن وهذه الطريقة من شأنها اكتساب الثقة بالقطن المصرى فضلا عن أن عرض كمية قليلة منه يومياً فى السوق انما هو عملية آلية لا تؤثر فى الأسعار بأى حال وهذا المشروع بسيط سهل المأخذ ولكنه كبيضة كرستوف كلومب

وقد يأتى وقت يشتد فيه الطلب على نوع أو أكثر لدرجة تضطر الحكومة معها أن تعرض منها فى السوق كميات أكبر من الحد الذى رسمته لذلك وتدل بوادر الحال الآن على أنه قد يكون من الضرورى عرض كميات اضافية من قطن الحكومة الأشمونى قبل أن يحل الموسم الجديد وذلك لأن المعروض منه الآن لا يتكافأ مع قيمة المطلوب

وان قلة الموجود من أصناف السكلاريدس الراقية قد تضطر الحكومة الى تصريف بعض المخزون عندها منه ولكيلا تؤثر فى السوق بعرض كميات إضافية من جهة ولكى تبقى حافظة لقرارها الرسمى من جهة أخرى فانه يجدر بالحكومة فى هذه الحالة شراء كميات من محصول الموسم الجديد لتوازن احدى العمليتين الأخرى كما فعلت ذلك لجنة الزراع الامريكيين هذا الى أن كافة الذين يشتغلون بصناعة القطن المصرى ليرحبوا كل الترحيب بقرار صريح من الحكومة فى هذا الشأن لان ذلك يمكنهم من اتخاذ ما يرونه لازما من الاجراءات ولا شك فى أن كل قرار نهائى فى هذا الشأن يكتسب قوة المعاهدة فلا يتعرض للتغيير أو التبديل من أية هيئة سياسية أخرى يكون فى يدها زمام الاحكام طوال مدة الست السنوات التى اعترمت الحكومة تصريف قطنها خلالها على النحو المذكور

أما القرارات الاخرى التى اتخذتها هيئة لجنة القطن المصرى المشتركة فى اجتماعاتها فيمكن تلخيصها فيما يأتى .

ايجاد انواع نماذج مشتركة معينة ثابتة من القطن :

يعارض الغزالون فى اجبارهم على التعامل على أساس نماذج ثابتة تعرضها الحكومة وكانت معارضتهم نتيجة استفتاء اهم المستهلكين للقطن المصرى فى اوربا وكان من رأى الغزالين انه قد يكون هنالك بعض الفائدة من اعداد نماذج ثابتة (بشرط عدم اكراههم على السير على مقتضاها) ومن حيث ان الحكومة المصرية هى التى اقترحت هذا الامر فاننا نسلم بان تشجيع الغزالين مهما كان قليلا سيؤدى حتما الى أيجاد نماذج لكل مستهلك الحرية فى التعامل بها الى جانب العينات الخاصة التى يعرضها مصدرو القطن بالاسكندرية

الرطوبة فى القطن المصرى :

وأخيراً و بعد مناقشات حادة أحياناً وعنيفة أحيانا أخرى ظلت قائمة نحو عشرين سنة اتفق ممثلو صناعة القطن بالاجماع فى اجتماع خاص عقده المصدرون الاسكندريون برياسة رئيس لجنة القطن المصرى المشتركة على ما يأتى :

« بموجب هذا تم الاتفاق على ان تكون نسبة الرطوبة الطبيعية الواجبة فى القطن المصرى ٨١/٢ ٪ فى المتوسط يزاد عليها ٤ ر ٠ ٪ فما دونها بمعنى أن كل رطوبة تزيد نسبتها عن كل رطوبة تزيد نسبتها عن ٨ر٩ ٪ يدفع المصدر قيمتها للغزال وكذلك اذا قلت النسبة عن ٧ر١ ٪ يدفع الغزال الفرق للمصدر وليس لأحد منهما أن يطالب الآخر بشىء ما دامت نسبة الرطوبة تتراوح بين ٨ر١ ٪ ، ٨ر٩ ٪

يجب أن ينشأ فى الحال بالاسكندرية مكتب اختبار تشرف عليه الحكومة ولكل من المصدرين والغزالين الحق فى تعيين مندوب

لكل فريق من المتعاملين الحرية فى الانفاق على المكان الذى يراه مناسبا لاخذ العينات المراد اختيارها سواء كان ذلك الاسكندرية أم فى ميناء التفريغ أو فى المصنع وحيثما كان الانفاق فلا تؤخذ العينات إلا بمعرفة خبير تابع لمكتب الاختبار الرسمى وعلى الخبير تحرير شهادة بنتيجة اختباره تعطى صورة منها إلى كل من البائع والمشترى ولكل من الطرفين الحق فى ارسال مندوب ينوب عنه أثناء استخراج العينات

ويجرى وزن العينات فى وقت استخراجها تحت اشراف هيئة رسمية

وهذا الاتفاق يجب تطبيقه على كل الكميات التى تصدر ابتداء من من أول سبتمبر سنة ١٩٣١ لغاية ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٢ وللطرفين الحق فى اعادة النظر فى هذا الاتفاق قبل انتهاء الاثنى عشر شهراً المحددة لتجربته

وقد تعهد مندوبو الغزالين أن يوصوا بقبول هذا الاتفاق عند جميع المعامل التى ترتبط بهم والمفهوم ضمنا أن الغزالين متفقون على قبوله

وكذلك تعهد مندوبو محلات التصدير التى كانت كلها ممثلة فى الاجتماع بالعمل بهذا الاتفاق مع عدم الاخلاء بما جاء فيه من الشروط والمأمول أن يتم توقيع هذا الاتفاق بين الطرفين فى مؤتمر القطن الدولى القادم الذى سيعقد فى باريس فى يونيو ١٩٣١ »

غلط أنواع القطن :

وللمرة الثالثة أعلن الغزالون بلهجة صريحة استنكارهم لهذا العمل أما قرارهم فى هذا الشان فهذا نصه :

«تكرر اللجنة رأيها الحاسم فى أن كافة المشتغلين بصناعة القطن يعارضون أشد المعارضة فى خلط انواع القطن المصرى قبل وصولها الى معامل الغزل وينظر الغزالون بعين الاعتبار الى ما تتخذه الحكومة المصرية من الوسائل لايقاف هذا العمل ولمصلحة كل من يهمهم امر القطن المصرى يأملون سن تشريع خاص وتنفيذه باسرع مايمكن »

المواد الغريبة عن القطن :

وأن شكوى الغزالين التى لاتنقطع من وجود مواد غريبة فى القطن المصرى تجعل من المرغوب فيه أن تعين شركات المكابس بالاسكندرية موظفا يكون واجبه الوحيد الاشراف على استبعاد أمثال هذه المواد . ومن رأينا أنه يجب استخدام خيوط قطنية لخياطة الأكياس من الداخل لأن الخيوط التيلية المستعملة الآن التى تختلط بالقطن فتتمزق تمزيقا عند مرورها فى آلات الغزل الى آلاف من القطع الصغيرة ويترتب على ذلك أما تقطع الخيوط القطنية أثناء الغزل أو — وهذا أضر — اختلاط هذه القطع المتناثرة بالخيوط المغزولة فتظهر للعيان باهتة اللون بعد اجراء عملية التبييض والصباغة فتجعل الاقمشة بعد ظهور هذا العيب فيها فى مرتبة أدنى .

توسيع نطاق استخدام القطن المصرى :

وأما القرار الخاص بالتدابير المتعلقة بتوسيع نطاق استعمال القطن المصرى قد اقتصر على القول بوجوب اتخاذ كل وسيلة مشروعة للوصول الى هذا الغرض وهذا قول مبهم .

ومن رأينا أن تؤلف بعثة حكومية من أفراد ذوى شخصيات قوية يكون من واجبها زيارة مراكز الغزل فى أوربا وتفهيم الغزالين مايعود عليهم من الفوائد من استخدام القطن المصرى وبخاصة أصنافه العالية الرتبة بدلا من الأصناف الأمريكية وغيرها .

ولا جرم أن القطن المصرى بالرغم من صلاحيته لكثير من الأغراض الصناعية فانه لايدانيه أى قطن آخر فى صلاحيته بالنسبة لشدة متانته . و بالنظر الى هبوط أسعاره فى الوقت الحاضر وانتظار دوام هذا الهبوط بضع سنين فاننا نرى أن مستقبل مصر لا يتوقف على انتاج الخامات اللازمة لصناعة الخيوط الرفيعة فقط بل والخيوط الخشنة التى تتطلب متانة التيلة أيضا وهذا النوع الأخير يستهلك بدون شك كميات هائلة من القطن لأنه كلما زادت خشونة الخيوط كلما زادت كمية مقطوعية القطن المستهلك وهذا ليس خاصا باحتياجات كوتشوك السيارات بل أيضا باحتياجات صنع النقالات وأدوات الحزم والربط فى انشاء الطرق وعلامات حركات المرور فى الطرق وغير ذلك من الأمور التى تستخدم فيها الخيوط الخشنة المتخذة من القطن الأشمونى الرخيص .

وأن مسألة استبدال أكياس القنب بغيرها من الأكياس المصنوعة من القطن أمر فى حدود الطاقة وقد تستطيع المصانع الوطنية فى مصر صناعة القماش الصالح لهذا الغرض .

أما قدرة الصانع المصرى على الاشتغال بصناعة النسيج فقد ظهر خطرها عند زيارتنا لمعمل النسيج التابع لشركة مصر فهنالك شاهدنا عددا كبيرا

من عمال النسيج الذين يقوم الواحد منهم بعد أن تدرب ستة أسابيع فقط بادارة أربعة أنوال تنسج نمرة ٤٨ من القماش الأسمر وهذا هو نفس عدد المناسج التى يتعهدها ناسج لنكشير الراسخ القدم فى صناعته .

أما من حيث مستقبل القطن المصرى فانى شديد التفاؤل لأنه ليس فى العالم بلاد كمصر تتوافر فيها شروط العناية بانتاج القطن أو الاهتمام بالمسائل الفنية المرتبطة به كانتخاب البزور ونظام توزيعها وغير ذلك مما يدعو الى شدة الارتياح . وأن أعظم منافس للقطن المصرى له خطره هو القطن الذى تشتهر به بلاد بيرو فى أمريكا الجنوبية وينتج منه نحو (٢٢٥٠٠٠) بالة سنويا وقد سمعت من كثيرين من أصحاب معامل الغزل أن تيلة هذا القطن امتن من تيلة القطن الأشمونى المصرى .

وهنالك منافس آخر غير قطن بيرو وهذا هو الحرير الصناعى ولكن منافسته ليست من الخطورة بمكان فلقد سمعت أثناء رحلتى أن طبقات الأوربيين العالية والوسطى قد أخذوا ينفرون من هذا النسيج المعدنى البارد .

ولطالما سمعنا من عدة سنين أنه ينتظر ادخال تحسينات على صناعة الحرير الصناعى من حيث المتانة ولكن شيئا من ذلك لم يكن وحقيقة الحال أن منتجى الحرير الصناعى عرفوا كيف يعلنون عن بضاعتهم بواسطة المعارض والجرائد ووسائل الاعلان الأخرى وبذلك أمكنهم أن يسيطروا على عقول الجماهير مدة من الزمان . وكذلك عرفوا كيف

يستخدمون كثيراً من معامل الصقل فى ابتكار عمليات خاصة تكسب هذه المادة لمعان الحرير الطبيعى

اما من حيث القطن المصرى فانه ينقصه ان يصقل بحيث تصبح الاقمشة المصنوعة منه غير قابل للتجعيد فلو ابتكرت عملية جديدة لانتاج منسوجات قطنية بعيدة عن التجعيد فان الاقبال على القطن المصرى يزداد زيادة وبخاصة فى ملابس السيدات ومن دواعى الاسف ان معظم معامل الصقل التى كانت لاتعمل الا المنسوجات القطنية قد تحولت جهودها فى السنين القليلة الماضية نحو خدمة الحرير الصناعى ولاريب فى ان اتفاق منتجى القطن ومستهلكيه ربما بعث ارباب معامل الصقل الى تحويل قرائحهم الذكية نحو المصنوعات القطنية تارة اخرى فيبتكرون لها عملية تجعلها غير قابلة للتجعيد. والنجاح فى هذا السبيل معناه رواج عظيم لانواع القطن المصرى الناعمة

أما قطن بيرو فانه يشحن فى الوقت الحاضر مختلطا بعضه ببعض بصرف النظر عن اختلاف كمياته فى طول تيلتها الا ان بعض المستوردين قد أخذوا فى فرز الكميات الواردة وترتيبها على حسب نوع تيلتها ثم تسليمها للغزالين بعد ذلك وقد اقبل اصحاب المصانع على شراء قطن بيرو ولبخس اثمانه من جهة ولان الضريبة الحكومية على القطن الاشمونى قد اصبحت تعادل ١٥ ٪ من قيمة ثمنه فلا سبيل للاشمونى أن ينافس قطن بيرو ويحل محله الا بتخفيض هذه الضريبة الحكومية الباهظة

وأهم ما يتطلبه العالم من القطن متانته أولا وانتظام طول تيلته ثانيا وهاتان الصفتان متوفرتان فى أنواع القطن المصرى

وإن لكم من أقطانكم لربحاً عظيما فلا تألوا جهداً فى تحسين أنواعها والعناية فى حلجها وصنعها والاتجار بها تؤتكم هذه العناية ثمرات مضاعفة